التعاون الديني منفذ تركيا للتغلغل الناعم في موريتانيا

أنقرة تسعى للتنفيس عن إخوان نواكشوط وإعادة تدويرهم

دأبت تركيا على استثمار الأزمات الاقتصادية والنعرات الطائفية التي تواجه عددا من البلدان الأفريقية لتكريس موطئ قدم داخلها عبر عناوين مختلفة أهمها المساعدات الإنسانية والخيرية. ومع انحسار نفوذ الجماعات الإسلامية الموالية لها في موريتانيا منذ 2018 وجدت أنقرة في التعاون الديني منفذا جديدا لإعادة تدوير عناصر جماعاتها والتنفيس عنهم خدمة لأجنداتها.

مدارس تركية في خدمة الأجندات السياسية

نواكشوط – تثير مساعي تركيا لتدريب الأئمة والخطباء في موريتانيا تساؤلات بشأن الأهداف الحقيقية التي تتخفى وراء هذه الخطوة، خاصة أن أنقرة تبحث باستمرار عن منافذ لاختراق أفريقيا عبر أكثر من بوابة بعد أن بات وجودها في ليبيا مثيرا للقلق وبعد تعثر مشروعها للتمدد من بوابة السودان.

وبحثت موريتانيا وتركيا، الثلاثاء، تعزيز التعاون بينهما في مجال تدريب الأئمة والخطباء. وجاء ذلك خلال لقاء جمع وزير الشؤون الإسلامية الداه ولد سيدي ولد أعمر مع السفير التركي جيم كاهايا أوغلو في مقر الوزارة بنواكشوط.

وقالت الوزارة "بحث اللقاء علاقات التعاون بين البلدين وخاصة في مجال تكوين الأئمة والخطباء وفقا لرؤية مركز تكوين الأئمة الذي يعمل قطاع الشؤون الإسلامية على إطلاق أنشطته قريبا".

ويرى مراقبون في الخطوة التركية محاولة لاستعادة نفوذها عبر تحريك الجماعات الإسلامية بعد حملة أمنية قادتها السلطة الموريتانية بقيادة الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز أسفرت عن اعتقال العديد من القيادات الإخوانية وإغلاق عدد من مقراتها.

ويشير هؤلاء إلى أن أنقرة تسعى للتنفيس عن جماعة الإخوان مع قدوم الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني الذي تجمعه علاقات جيدة مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان وفي نفس الوقت استثمار الموقع الاستراتيجي الهام الذي تحظى به نواكشوط.

> تدريب الأئمة أسهل طريق للتسلل إلى النسيج الاجتماعي في موريتانيا التي تكابد لإرساء السلم الأهلي

ويحظى الموقع الجغرافي لموريتانيا التي تعرف رسميا بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، بأهمية خاصة لتركيا، فهي تقع شمال غرب أفريقيا وعلى شاطئ المحيط الأطلسي وتعدّ نقطة وصل بين شمال أفريقيا وجنوبها ويعتنق جميع سكانها البالغ عددهم قرابة 3.5 مليون نسمة الديانة الإسلامية، ما يجعلها مطمعا لتركيا التي تعدّ إحدى أكبر الدول الراعية للإسلام السياسي في المنطقة، للتنشط فيها وتشكيل تنظيمات موالية لها.

وفي أحدث تحرك تركي في أفريقيا في سياق مسار تمدد لا يهدأ، دشنت أنقرة في العاصمة الموريتانية نواكشوط حلقة جديدة من محاولات بسط النفوذ من بوابة التعاون الديني وهي لا تختلف كثيرا عن منافذ أخرى تخترقها تحت عنوان المساعدات الإنسانية والإغاثية.

وتدريب الأئمة أو العمل الإنساني الإغاثي وافتتاح المدارس الدينية والتعليمية أقرب وأسهل طريق للتسلل إلى النسيج الاجتماعي في موريتانيا المثقلة بأزمات اجتماعية واقتصادية وتكابد لإرساء السلم الأهلي.

وتعود تركيا إلى الساحة الموريتانية من هذه البوابة على أمل ترسيخ أقدامها وفتح منفذ جديد للتغلغل في واحدة من الساحات الأفريقية التي تشهد تجاذبات سياسية بين السلطة والإسلاميين.

وسعى إسلاميو موريتانيا في السنوات الأخيرة إلى العودة للساحة السياسية عبر تحالفات بعضها يرفض مدنية الدولة.

وتقوم تركيا بتعزيز تواجدها في موريتانيا عبر مدارس ومن خلال منظمات خيرية، لكنها بدأت تركز منذ سنوات على قطاع التعليم للتسلل إلى الساحة الموريتانية وعملت كذلك على استقطاب الطلاب الموريتانيين للدراسة في الجامعات التركية.

وفي 2018 بدأت السلطات الموريتانية في تطويق أنشطة قيادات الإخوان المسلمين، بعد قيامها بإغلاق أكبر المراكز التابعة لهم، على خلفية شبهات تحيط بممارسات هذا التنظيم ومصادر تمويله واتهامات تلاحقه بالتحريض على العنف ونشر التطرف بما من شأنه المساس باستقرار وأمن البلاد. وأغلقت موريتانيا جامعة "عبدالله بن ياسين" الخاصة المملوكة للإسلاميين والتي يديرها القيادي في جماعة الإخوان المسلمين الشيخ محمد الحسن ولد الددو، وقامت بسحب الترخيص منها، وذلك بعد أيام على إغلاق مركز "تكوين العلماء" وهو أكبر مركز تابع لجماعة الإخوان بموريتانيا.

وأرجعت الحكومة الموريتانية آنذاك اتخاذها لهذه الإجراءات إلى وجود ملاحظات تتعلق بالتمويل والمناهج والارتباطات السياسية لهذه المؤسسات.

وأوضح الناطق الرسمي باسم الحكومة وقتها محمد الأمين ولد الشيخ أن المتابعة الأمنية لعمل هذه المؤسسات والتحقيقات قادت إلى وجود "شبهات في ما يتعلق بتمويل المركز والجامعة وحول أوجه الصرف"، مضيفا أن مركز تكوين العلماء "خالف المنهجية الدينية المعتمدة في البلاد".

وقال ولد الشيخ إن الحملة الانتخابية "انكشفت فيها الأوراق بعد ظهور فتاوى للقيادة العلمية المشرفة على المؤسستين لصالح حزب سياسي معين"، وذلك في إشارة إلى التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (حزب التواصل الإسلامي).

وتأتي هذه التطورات عقب تحذيرات أطلقها الرئيس الموريتاني حينها ولد عبدالعزيز حذر خلالها من خطر أحزاب الإسلام السياسي في بلاده، التي اتهمها بـ"الوقوف وراء دمار عدة دول عربية".

وفي الانتخابات الأخيرة التي شهدتها موريتانيا في 2019، تعرّض حزب "التواصل الإسلامي" إلى نكسة قوية بعدما تلقى هزيمة غير متوقعة من حزب "الاتحاد من أجل الجمهورية" الحاكم في أغلب الدوائر المحلية والجهوية وفشل في الحصول على مقاعد برلمانية. وتعمل تركيا على التسلّل إلى عدد من دول القارة السمراء من خلال تبنيها سياسة الانفتاح عليها، وفق ما تقترحه من مبدأ "رابح رابح"، بحيث توحي بأنّ الدول الأفريقية أصبحت بشكل عام شريكا أساسيا لها في الوقت الذي تقوم فيه بممارسة تغلغلها الهادئ في ثنايا مجتمعاتها وإنشاء كيانات تابعة لها سواء كان من خلال الجمعيات الإسلامية أو الشركات الاستثمارية.

وتستثمر تركيا في الدول الأفريقية التي تعاني أوضاعا قاسية وتمرّ بظروف اقتصادية صعبة وتحتاج إلى المساعدة من أجل مجابهة التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجهها.

وفي 2018 استقبل الرئيس الموريتاني السابق نظيره التركي في نواكشوط وتم خلال اللقاء توقيع 7 اتفاقيات ومذكرات تعاون شملت اتفاقية تعاون في مجال صيد الأسماك والاقتصاد البحري وأخرى حول تشجيع وحماية الاستثمارات بشكل متبادل وثالثة للتعاون بقطاع السياحة، فضلا عن مذكرة تفاهم للتعاون بمجال الزراعة، إضافة إلى مذكرة تفاهم للتعاون بمجال الهيدروكربون والمناجم والمعادن.

وساهم وقف الديانة التركي في العام 2018 في حفر 11 بئرا للمياه بموريتانيا. واستغلّت تركيا ما تواجهه موريتانيا من تحديات بيئية وتقدّمت للمساعدة على اعتبار أن لديها خبرة في هذا المجال سيتم وضعها في إطار مشروع مكافحة التصحر في موريتانيا.

ويهدف المشروع إلى تأهيل نحو 5 آلاف هكتار في كل من موريتانيا والسودان وإريتريا بغلاف مالي يصل إلى 3 ملايين دولار، بتمويل من تركيا عن طريق وزارة الغابات وشؤون المياه.

طالبان تدعو أعضاءها إلى تجنب إيواء مقاتلين أجانب

كابول – طلبت حركة طالبان من أعضائها تجنب إيواء مقاتلين أجانب وعدم السماح لهم بالانضمام إلى صفوف الحركة، وسط شكوك أميركية في التزامها بقطع علاقاتها مع تنظيم القاعدة وجماعات إرهابية أخرى.

وذكرت طالبان في بيان نشرته الثلاثاء "يجب على جميع الرؤساء والمجاهدين تجنب الخطوة التعسفية لجلب مواطنين أجانب إلى صفوف الحركة أو إيوائهم".

وحذرت الحركة مقاتليها من أن "أي شخص يقوم بمثل تلك المحاولة ستتم إقالته من مهامه وسيتم حل مجموعته وإحالتها إلى لجنة الشؤون العسكرية للمزيد من العقاب".

لويد أوستن

> لسنا في عجلة من أمرنا للانسحاب من أفغانستان

وتتعرض حركة طالبان لانتقادات من قبل مسؤولين أفغان وأميركيين للإبقاء على علاقاتها مع جماعات إرهابية، لاسيما القاعدة. وتنفي طالبان علاقتها مع تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإرهابية.

وقال إدموند فيتون براون –أحد مسؤولي الأمم المتحدة– في وقت سابق من هذا الشهر "نعتقد أن القيادة العليا لتنظيم القاعدة مازالت تخضع لحماية طالبان".

وطبقا لتقرير أعده فريق مراقبة تابع للأمم المتحدة في يناير الماضي هناك ما بين 200 و500 عنصر من مقاتلي طالبان في مختلف أنحاء أحد عشر إقليما أفغانيا تقريبا.

وكانت طالبان قد التزمت في اتفاق الدوحة بقطع علاقاتها مع تنظيم القاعدة وغيره من الجماعات الإرهابية. وتعهدت أيضا بتقليص العنف. غير أن مسؤولين في أفغانستان وأميركا يقولون إن العنف مازال "متصاعدا بشكل كبير" في البلاد، رغم الجهود المستمرة لتحقيق السلام.

ودفع ارتفاع منسوب العنف الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جو بايدن إلى إعادة النظر في التزامات الإدارة السابقة تجاه عملية السلام في أفغانستان، وذلك بتعليق سحب القوات الأميركية من البلاد.

وأعلن وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن أن بلاده ليست في عجلة من أمرها للانسحاب من أفغانستان، في ظل أعمال العنف المستمرة بالبلاد والحاجة إلى إحراز تقدم ملموس في ملف السلام.

وقال أوستن في اجتماع وزراء حلف شمال الأطلسي الجمعة إن "الولايات المتحدة عازمة على التوصّل إلى حلول تنهي الحرب في أفغانستان بشكل دائم وتضمن عدم تحول كابول إلى بؤرة للجماعات الإرهابية".

وأوضح أن "الولايات المتحدة تجري مراجعة شاملة للوضع في أفغانستان، بما في ذلك عواقب الخطوات التي سنتخذها مستقبلا، بالتزامن مع أعمال العنف المنتشرة في أرجاء البلاد".

ودعا جميع الأطراف في الأزمة الأفغانية إلى ضرورة ضبط النفس والابتعاد عن العنف، لافتا إلى أن الولايات المتحدة "لن تنسحب من البلاد على عجل أو بطريقة تعرض قواتها للخطر وتؤدي إلى تشويه سمعة الناتو".

وفي 29 فبراير 2020 خلال عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب أبرمت الولايات المتحدة اتفاقية سلام مع حركة طالبان، وخفضت بموجبها عدد جنودها في أفغانستان إلى 2500 في 15 يناير الماضي، على أن يكتمل الانسحاب بحلول مايو المقبل.

والأسبوع الماضي أعلن قائد القوات الأميركية في الشرق الأوسط أن حركة طالبان هي المسؤولة "بشكل واضح" عن العنف المتواصل في أفغانستان.

وقال قائد القيادة المركزية في الجيش الأميركي الجنرال كينيث ماكنزي خلال جولة في الشرق الأوسط إن "مستوى العنف في أفغانستان مرتفع جدا".

وأضاف للصحافيين المرافقين له "العنف ليس موجها ضدنا ولا ضد أصدقائنا في الناتو (...)، إنه موجه ضد الجيش والأجهزة الأمنية الأفغانية وضد السكان".

وأكد أن تنظيم الدولة الإسلامية "نفّذ هجمات بالتأكيد، لكنّ هذا لا شيء مقارنة بما تفعله (حركة) طالبان"، منددا "بهجماتها في عموم البلاد ضد القوات الأفغانية واغتيالاتها المحددة في مناطق حضرية معينة".

واستأنفت الحكومة الأفغانية وحركة طالبان محادثات السلام في قطر الثلاثاء بعد تعليقها في 26 يناير الماضي بسبب جولة بدأتها طالبان في عدد من دول المنطقة بهدف التشاور.

وفي تصريح صحافي قال المتحدث باسم وفد حركة طالبان محمد نعيم فارداك إن "المحادثات بدأت من أجل استئناف المفاوضات بين الأفغانيين". وأضاف أنهم سيبدأون العمل في شكل مجموعات لتحديد محتوى المفاوضات.

وقال غلام فاروق مجروح عضو هيئة التفاوض باسم الحكومة الأفغانية "تقرر في الاجتماع الأول أن تتمّ مواصلة المفاوضات".

مفاوضات متعثرة

إدانة زعيم داعش في ألمانيا بتهمة دعم الإرهاب

تسيله (ألمانيا) – قضت محكمة ألمانية الأربعاء بسجن داعية عراقي لمدة تزيد عن 10 سنوات بعد إدانته بالمشاركة في التخطيط لهجوم في ألمانيا وجمع الأموال وتجنيد المقاتلين لتنظيم الدولة الإسلامية.

واتهم الادعاء الرجل الذي يبلغ من العمر 40 عاما واسمه أحمد عبدالعزيز عبدالله بتجنيد ما لا يقل عن سبعة أشخاص سافروا إلى الشرق الأوسط وقاتلوا في صفوف التنظيم، حسبما ورد في وثائق المحكمة.

ويُعتقد أن اثنين ممّن جندهم قَتلا أكثر من 150 جنديا عراقيا في تفجيرين انتحاريين.

وحكمت عليه المحكمة الإقليمية العليا في مدينة تسيله بشمال البلاد بالسجن 10 سنوات وستة أشهر. وصدرت أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين أربع وثماني سنوات على ثلاثة أعضاء آخرين في الشبكة التي أسسها.

واعتقل المشتبه به الرئيسي وكنيته أبوولاء والثلاثة الآخرون في نوفمبر 2016 في مداهمات بولايتي ساكسونيا السفلى وشمال الراين – وستفاليا. وأثناء المحاكمة لزم المتهمون الصمت.

وكان أبوولاء خطيبا في مسجد بمدينة هيلدسهايم شمالي البلاد حيث اجتذب إسلاميين من جميع أنحاء ألمانيا، وتم إغلاق المسجد بقرار من السلطات الألمانية.

ووصل الرجل إلى ألمانيا كطالب لجوء في عام 2001 وتم اعتقاله في نوفمبر 2016 بعد تحقيق استخباراتي داخلي مطول.

وطالب الادعاء العام بسجن المتهم الرئيسي لمدة 11 عاما وستة أشهر وبمدد تتراوح بين أربعة أعوام وستة أشهر و10 أعوام على الثلاثة الآخرين، بينما طالب الدفاع باستصدار أحكام أخف بحقهم.

واستند الادعاء بشكل أساسي إلى شهادة أحد المخبرين الذين جمعوا على مدى عدة أشهر أدلة ضد الداعية العراقي، وأُعفي شاهد الإثبات من الحضور للإدلاء بشهادته حرصا على سلامته.

> عدد الإسلاميين الذين يعتبرون خطرين بحسب وزارة الداخلية الألمانية ارتفع إلى خمسة أضعافه منذ 2013

ووافق مخبر رئيسي آخر وهو جهادي سابق عاد من المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية على التعاون، وكشف كيف أرسلته شبكة أبوولاء عبر بروكسل وتركيا.

ورأى محامي أبوولاء بيتر كريغر أن هذه الاتهامات تستند إلى أقوال شاهد غير جدير بالثقة حيث سبق وأن تمت إدانته بالانتماء إلى التنظيم المتطرف.

وارتفع عدد الإسلاميين الذين يُعتبرون خطرين في ألمانيا إلى خمسة أضعاف منذ 2013 ليبلغ حاليًا 615 ، فيما يُقدر عدد السلفيين بحوالي 11 ألفا، أي ضعف ما كانوا عليه في عام 2013.